

«بسم الله الرحمن الرحيم»

«بسم خالق الوجود الذي اعطى البشرية الأمن و الأمان كنعمة مجهولة لتمكن ابناء البشرية في ظل هذا الأمن من العيش في سلام و هدوء و التفكير في حقيقة هذا الوجود و يسعوا بالتالي من اجل الوصول الى اهدافه السامية».

يسرني بمشاركتي في جلسة التاسع و السبعين للجمعية العامة للانتربول في جمع الشخصيات علي مستوي العالي و زملائي من 188 مائة و ثمانية و ثمانين بلدا من أعضاء منظمة إنتربول.

أيها السادة كما تعلمون، أن الأمن احد من موضوعات الهامة الذي قد توجهت إليه اليوم ، الوجود والامكانية الحصول إلى الأجهزة المختلفة من وسائل الإعلام و قد أدى ال قرابة بين المجتمعات البشرية أكثر من ماضي و هذا العمل رغم المحسنات الكثيرة لديه، شكل أرضية للمجرمين لأغراض سيئة.

لا يقدر أي بلد أن يواجه الظاهرة الجريمة و المجرمين المحترفين بوحده على المستوى الوطني في القرية العالمية اليوم، و من الضروري أن تقوم البلدان معا للتعامل في العلاقات المؤثرة بينهم و بالتعاون مع المنظمات الدولية في كافة القضايا . و التعاون الدولي من أهم العوامل تأثيراً في إيجاد الأمن الدولي. و كما تعلمون احد من أهم العوامل للنجاح في مجال مكافحة الجريمة و هو إيجاد اتصال سريع و الحصول على بنك المعلومات القوية و تبادل المعلومات السريعة. من حسن الحظ إن منظمة إنتربول لها خبرات و تجارب غنية التي حصلت لها خلال عشرات من السنين و خاصة نشاطاتها المثمرة خلال السنوات الأخيرة تكون أفضل حقل لتعاون الشرطي. منظمة انتربول رغم ايجاد أقسام مختلفة تخصصية قد وقرت إمكانيات متعددة لإستفادة الدول الأعضاء. وعلينا بالقيام كعضو من منظمة انتربول الى التعاون بتزويد البنك المعلومات. تسعى الجمهورية الاسلامية الإيرانية كأحد من أعضاء منظمة إنتربول لتحسين العلاقات لإيجاد حسن الإتصال و التعامل مع الأمانة

العامّة و إن تستفيد من الظروف الموجود في البنك المعلومات. الامانة العامة عن طريق I247 و بنك المعلومات نحو SLTD و SMV.

كما قامت الجمهورية الاسلامية الايرانية في مجال مكافحة الجرائم المنظمة عبر الحدود للتعاون والتعامل مع المنظمات الدولية والبلدان في المنظمة و خاصة خمسة عشر من بلدانها المجاورة على طريق الإتصالات المقترحة و يومية مجال مكافحة الجرائم المنظمة نحو: تهريب المخدرات و تهريب الانسان و الإرهاب في حين أن ضباطنا الإتصال للشرطة مستقرّون في تركيا و أفغانيا و باكستان و روسيا. و كذلك قمنا بإجراء عمليات ناجحة و الثنائية المشتركة و ناجحة مع بلدان الجوار منها البلد الشقيق قطر في مواجهة عصابات منظمة لتهريب المخدرات.

إن الجمهورية الاسلامية الايرانية هي اول حاجز امام تهريب المخدرات على مستوى الوطني و الاقليمي و الدولي. نحن لدينا حوالي الف طن من مكتشافات سنويا للمخدرات و نقدم عشرات شهداء في كل سنة في هذه المكافحة المقدسة. اضافة الى ذلك أن الجمهورية الاسلامية الايرانية تكلف ملايين الدولارات في هذا المجال نحو إنشاء الحواجز الهندسية و المراقبة الالكترونية في الحدود و ايضا تعزيز وحدات و المخافر الحدودية و لكن لقد ارتفعت انتاج المخدرات في أفغانستان في السنوات الاخيرة عشرة أضعافاً، خصوصاً بعد التواجد القوى الخارجية في أفغانستان الذي لا ينسجم هذا الامر مع ارادة العالمية للمواجهة الظاهرة البشنة. قضايا الاخرى الذي أريد أن أشير إليها هو موضوع الارهاب و المواجهة مع الشبكات الارهابية. مع العسف أن الجمهورية الاسلامية الايرانية مازالت من اكبر الضحايا الارهاب خلال ثلاثة عقود الاخيرة و في هذا السبيل تحملت الخسائر المادية و البشرية و النفسية و الاجتماعية كثيرة. و قدمت كثير من الشهداء و الجرحى من المقتولين من المواطنين و الشخصيات من فئة الاولى.

إن الارهاب في الجمهورية الاسلامية الايرانية غير مغفول في آراء العامة العالمية كما هو حقه لاسباب عدة منها: أولاً اتجاه انتخابي و التمييزي من جانب بعض الدول

في ما يتعلق بالارهاب. ثانياً هو الإعلامات المظلة من جانب الارهابيين. و أهم من ذلك الحماية و الدعم بعض الدول من العصابات الارهابية سرّاً و علناً.

في ثلاثة عقود الماضية، قد توجد شبكات الارهابية متعددة مثل منظمة مجاهدين الخلق (MKO) T بيجاك (pejak)، خلق العرب، الجمعية الملكية و جند الشيطان (بز عامة عبد المالک ريغی (righi)) قامت بعدة أعمال عن طريق الماس بالامن و قيام باعمال غير بشرية كتفجيرات العمياء و إبادة جماعية للمواطنين الابريا. قامت بعض الدول بإيجاد مظلة أمنية و المعلوماتية و دعم مالي و سياسي نحو اعطاء الجنسية و اللجوء و توفير وسائل الاعلام و المرئي و المكتوب و تمهيد حضور في شبكات الفضائية و الانترنت رغم حمايتها عن النشاطات الإرهابية و طبعاً لا يقدر أى بلد أن يدعي بأنه يحمي عن الإرهاب و هو مصون عن اعمال إرهابية، و الإرهاب اليوم اصبح ظاهره الدولية السيئة و لا يختصر بالحدود السياسية.

ان ملاحظة هامة التي اريد أن أشير بها هي، تعاون الدول في موضوع استرداد المجرمين. إن أغلبية المجرمين الذي توجد نماذج كثيرة منها في أرسيفات لدينا الشرطة ملقاتهم بعد ارتكاب جرائم هامة نحو القتل و الإختطاف و المشاركة في أعمال الارهابية، والاحتيايل و غيرها يقومون بالفرار إلى خارج البلد و يطلبون اللجوء السياسي أو الإجتماعي عن طريق إستغلال عن قوانين الدولة المقام فيها و يحصلون الجنسية من تلك الدولة. و العجب بعد إصدار نشرة الحمراء الدولية لهم من قبل سلطات القضائية في بلدنا. و بعض الاحيان تم ارسال الوثائق والاسترداد عن طريق القنوات الدبلوماسية الى البلد المطلوب.

إنّ طلبنا من المسؤولين و السلطات المختصة للدول هو أولاً أن لا يقيموا بمواجهة المجرمين بطرق إنتخابي و العناية بمادة 3 من ميثاق منظمة أنتربول على عدم تدخل في قضايا السياسية والعنصرية والإعتقادية و العسكرية و ثانياً أن يبذلوا في مواجهة المجرمين أكثر تعاوناً في اطار القوانين المتعلقة بهم. و في بلدنا على اساس القانون الذي يصل قدمته الى خمسين سنة، أن السلطات القضائية في مجال استرداد المجرمين يكون لها قادرون لتعاون مع الدول التي عقدت بينهم إتفاقية استرداد